الايجاز التعريفي

لاستراتيجية الأمن الوطني العراقي (العراق اولاً)

(٢٠٢٥ - ٢٠٣٠)

عراق اتحادي أمن متكامل السيادة ، تسوده العدالة والمساواة في المواطنة لتحقيق الاستقرار والتنمية

كلمة السيد رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة
في المؤتمر الصحفي لإطلاق إستراتيجية الأمن الوطني العراقي (العراق أولا) ٢٠٢٥-٢٠٣٠
يوم الخميس الموافق ٢٢ / ٥ / ٢٠٢٥

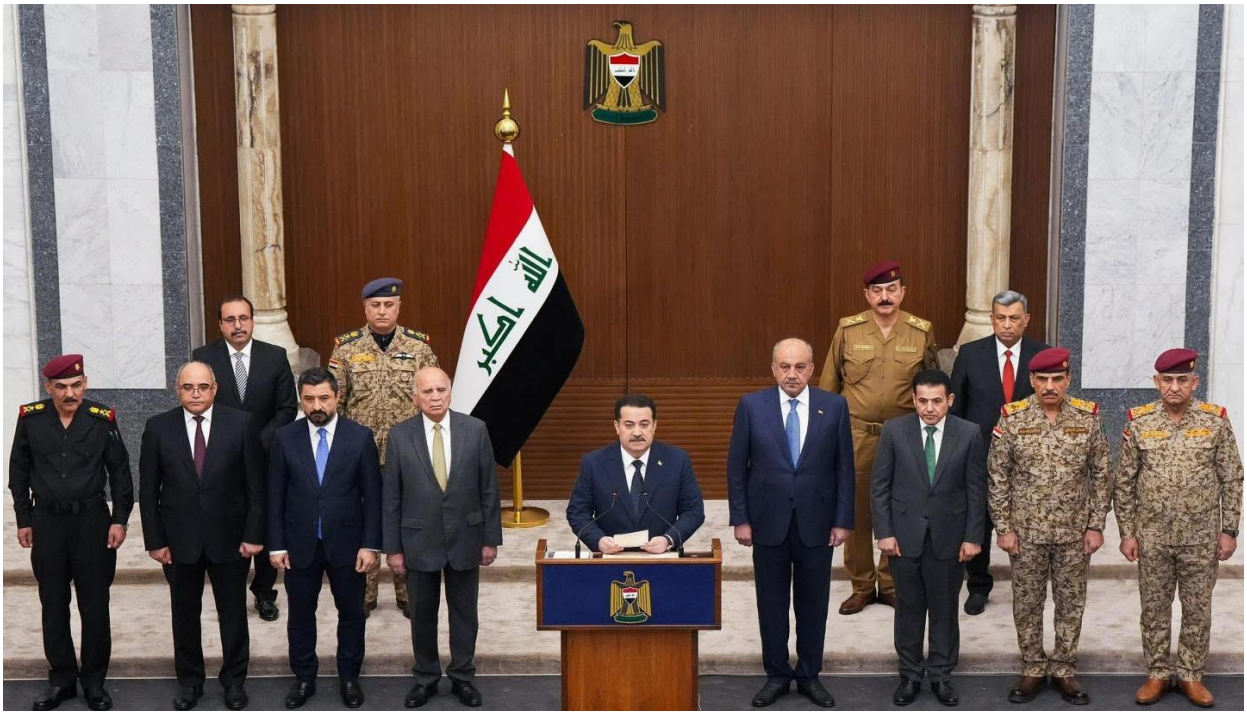

بسم الله الرحمن الرحيم

في اطار برنامجنا الوطني لتعزيز الامن والاستقرار والسيادة والازدهار في العراق يشرفنا الاعلان اليوم عن اطلاق استراتيجية الامن الوطني العراقي للأعوام ٢٠٢٥-٢٠٣٠ ، التي تمت تسميتها باستراتيجية (العراق اولا) والتي تمثل الوثيقة الوطنية الاساسية لتعزيز وتفعيل منظومة ادارة المصالح العليا للدولة لحماية كيانها من التحديات والمتغيرات التي تهددها من الداخل والخارج ، وتأمين مصالحها الحيوية وتهيئة المتطلبات الملائمة لتحقيق اهدافها الاستراتيجية ومصالحها وعلاقاتها الاقليمية والدولية وبموجب المادة ١١٠ من الدستور العراقي ، وهنا اتقدم بالشكر الجزيل والثناء على الجهود الوطنية التي بذلها الاخوة لرئيس وأعضاء اللجنة الدائمة لاستراتيجية الامن الوطني في مستشارية الامن القومي والسكرتارية وجميع ممثلين مؤسسات الدولة والجهات الحكومية والفئات المجتمعية الذين اسهموا بشكل جاد بإعداد هذه الوثيقة المهمة بإشراف من السيد مستشار الامن القومي المحترم ولاسيما الدعم والاهتمام والمتابعة من مجلس النواب العراقي الموقر ورئاسة الجمهورية

ومجلس القضاء الاعلى وكذلك نشيد بالجهود الساندة من البعثة الاستشارية للاتحاد الاوروبي والمنظمات الدولية التي اسهمت بالتدريب والاستشارة ،

كما وأبارك للنخبة الوطنية التي تم تسميتها من مؤسسات الدولة كافة للقيام بمهمة متابعة وتفعيل تنفيذ الاستراتيجية (ممثلين الهيئات الرئاسية والوزارات الامنية والاجهزة الاستخبارية والهيئات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات والجامعات والمؤسسات الاكاديمية والبحثية والنقابات والاتحادات والجمعيات العلمية وممثلي القطاعي الاعلام والمنظمات غير الحكومية في العراق) ، ونحثهم على بذل المزيد من الجهود والاصرار على النجاح في هذه المهمة لخدمة شعبنا ووطننا العزيز، ونتوجه لجميع مؤسسات الحكومة وتشكيلاتها بالعمل الجاد والدعم الحقيقي لتنفيذ محاور ووسائل استراتيجية من اجل تحقيق اهدافها ضمن برامج وخطط تنفيذية تشرف عليها اللجنة الدائمة في مستشارية الامن القومي وممثلي واعضاء تشكيلات الفريق الوطني المسؤول عن المهمة وبمتابعة ودعم كبيرين من قبلنا.

ان اهمية هذه الاستراتيجية تكمن في حمايتها للمصالح الوطنية العليا المتمثلة بتطوير منظومة الامن والدفاع لتحقيق الامن الداخلي والخارجي وبناء اقتصاد قوي متنوع وتنموي مستدام وبناء شراكات اقليمية ودولية متوازنة وفاعلة بالإضافة الى تعزيز الامن المجتمعي وحماية التنوع والتعايش السلمي واعتماد نظام خدمات كفوء يتناسب مع حاجات الشعب ، لهذا فإننا نتطلع الى التزام السادة الوزراء ورؤساء الجهات والاجهزة والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظين والقيادات الدينية والاجتماعية والثقافية والفنية وباقي فئات الشعب بالتفاعل مع الاستراتيجية وتفعيلها والسعي الجاد لتنفيذ وسائل تحقيق اهدافها بروح وطنية تدعم الانجاز وترصد الخلل وتدلنا عليه لنصححه معا ونمضي لبناء وطننا وخدمة شعبنا ليعود الى صدارة الدول في المنطقة والعالم كما هو شأنه على مدار الزمن لنتحمل جميعا مسؤولية بناء وطننا وخدمة شعبه الكريم وتطوير مؤسساته الموقرة وحماية ارثه الحضاري ومقدساته لخدمة الانسانية جمعا وفق الرؤية الوطنية المعتمدة في الاستراتيجية (عراق اتحادي امن متكامل السيادة تسوده العدالة والمساواة في المواطنة للتحقيق الاستقرار والتنمية)، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

المهندس محمد شياع السوداني

رئيس مجلس الوزراء

٢٢/ ٥ / ٢٠٢٥

استراتيجية الأمن الوطني العراقي

هي الوثيقة الوطنية الأساسية لتعزيز وتفعيل منظومة إدارة المصالح الوطنية العليا للدولة، لحماية كيانها من التحديات والمتغيرات التي تُهددها من الداخل والخارج، وتأمين مصالحها الحيوية، وتهيئة المتطلبات الملائمة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية ومصالحها وعلاقاتها الإقليمية والدولية، لتعزيز الأمن والاستقرار والسيادة والازدهار ، بموجب المادة (١١٠) من الدستور العراقي.

أهمية استراتيجية الامن الوطني ، للمواطن والجهات الرسمية

١. تحديد الرؤية الوطنية والمصالح الاستراتيجية العليا والتحديات التي تهدد امن ومصالح المواطن والوطن.
٢. تحديد الوسائل الضرورية لتحقيق الأهداف ومعالجة التحديات، وتحديد المسؤولين عن تنفيذها وتحقيق أهدافها.
٣. تفعيل وتعزيز المشاركة الوطنية لمؤسسات الدولة وفئات المجتمع كافة في اعدادها، ومتابعة تنفيذها، كمسؤولية وطنية تضامنية تكاملية لخدمة المواطن والوطن.
٤. حماية السيادة ، والامن الداخلي ، وتعزيز الاستقرار ، وتحقيق نظام خدمات عادل وفعال في بيئة مستقرة وتنمية مستدامة .
٥. تطوير ثقافة وممارسة ومهارات التخطيط والمتابعة والتقييم والرصد والاستشراف والابداع ومواجهة الازمات والطوارئ واستثمار الفرص.
٦. تحفيز العقل الجمعي للإسهام ببناء الوطن وحمايتهُ وتصحيح مسارات العمل وتعزيز منهجية وأدوات الإصلاح في مؤسسات الدولة وقطاعات المجتمع.
٧. اعتمادها كمعيار لجودة الأداء ومستوى الالتزام والجدية والنزاهة والوطنية لكافة الجهات والفئات والمستويات المسؤولة عن تنفيذها وتحقيق أهدافها.

أهداف هذه الاستراتيجية واهم اهدافها الفرعية ووسائل تحقيقها

تطوير منظومة الأمن والدفاع لتحقيق الأمن الداخلي والخارجي

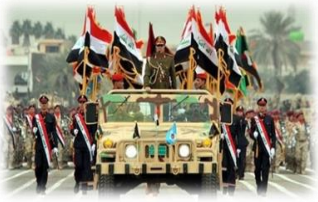

- منظومة أمن ودفاع موحدة وقوية ومتكاملة.
- حصر السلاح بيد الدولة وفق أُسُس قانونية وتحت إمرة القائد العام للقوات المسلحة.
- ادارة مركزية للمنافذ الحدودية والحدود البرية والبحرية ، من خلال منظومة متكاملة في قدراتها وتعزيز إمكاناتها ، لتحقيق الإدارة المتكاملة للحدود.
- القضاء على الإرهاب وما يؤدي إليه فكراً وسلوكاً وتبعات.
- تطوير جهوزية فرق الـ CBRN والجهات الساندة لها في العراق.

بناء إقتصاد قوي متنوع تنموي مستدام

- تطوير مصادر الإيرادات غير النفطية وفق منهجية تنمية مُستدامة.
- أمن وإستدامة موارد المياه كماً ونوعاً والطاقة والموارد الطبيعية الأُخرى والبُنى التحتية.
- بناء منظومة مُحكمة مؤمنة من الفساد والبيروقراطية.
- سياسات مالية ونقدية واقتصادية واضحة المعالم ، وتتكامل فيما بينها.
- تشريعات مُتكاملة لحماية الاستثمار والثروات والإنتاج والمستهلك.
- سياسات ومناهج زراعية وصناعية حديثة ، منتجة ومتكاملة ، لتطوير هذين القطاعين ، وفق دراسات الجدوى والتنمية المستدامة ، وتحويل المنشآت الصناعية لتكون رابحة.

بناء شراكات إقليمية ودولية متوازنة وفاعلة

- اعتماد منهجية عمل محددة مع الشركاء لتحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي وحماية البلاد من التهديدات الخارجية التي تستهدف المصالح الوطنية.
- إنهاء ملف التواجد العسكري الأجنبي (التحالف الدولي) ، بما يضمن بقاء العلاقات والتنسيق لمكافحة الإرهاب بموجب الحاجة والطلب من الحكومة العراقية.
- علاقات تعاون إيجابية مع المجتمع الدولي وتجنب سياسة المحاور.
- علاقات دبلوماسية متوازنة مع الجميع وفق المصالح السياسية والأمنية والإقتصادية الوطنية.
- دور فاعل في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

تعزيز الأمن المجتمعي وحماية التنوع والتعايش السلمي

- ترسيخ نظام ديمقراطي اتحادي ضامن لأمن وحقوق الشعب وحرياته وسلمه الاجتماعي ورفاهيته وقيمته العليا ومعتقداته الدينية وارثه الحضاري.
- الإستقرار السياسي والمجتمعي ، وهو مركز ثقل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
- اعتماد برامج وطنية لتعزيز الأمن المجتمعي والتعايش السلمي ، لبناء الثقة بين المواطن وأجهزة الدولة والقانون.
- تعزيز الهوية الوطنية وقيم المواطنة والحرية ، وحقوق الإنسان ، التي يحميها القانون والعدالة الاجتماعية، و مكافحة الفكر المتطرف و منظومة الفكر المحظور دستورياً كفكر حزب البعث .
- مكافحة المخدرات والاستخدام غير المشروع للمؤثرات العقلية.

إعتماد نظام خدمات كفوء يتناسب مع حاجات الشعب

- تطوير نظام صحي وبيئي حديث ومستدام يشمل تطوير البنى التحتية ، والامن الدوائي وكل متطلبات الامن الصحي.
- نظام تعليم حديث يتناسب مع المتطلبات الرئيسية للتنمية في العراق ، والرصانة العلمية.
- توفير الفرص المناسبة للسكن الملائم.
- تطوير الاعتماد على التكنولوجيا ودعم الصناعة الوطنية.

القطاعات المستهدفة في الاستراتيجية

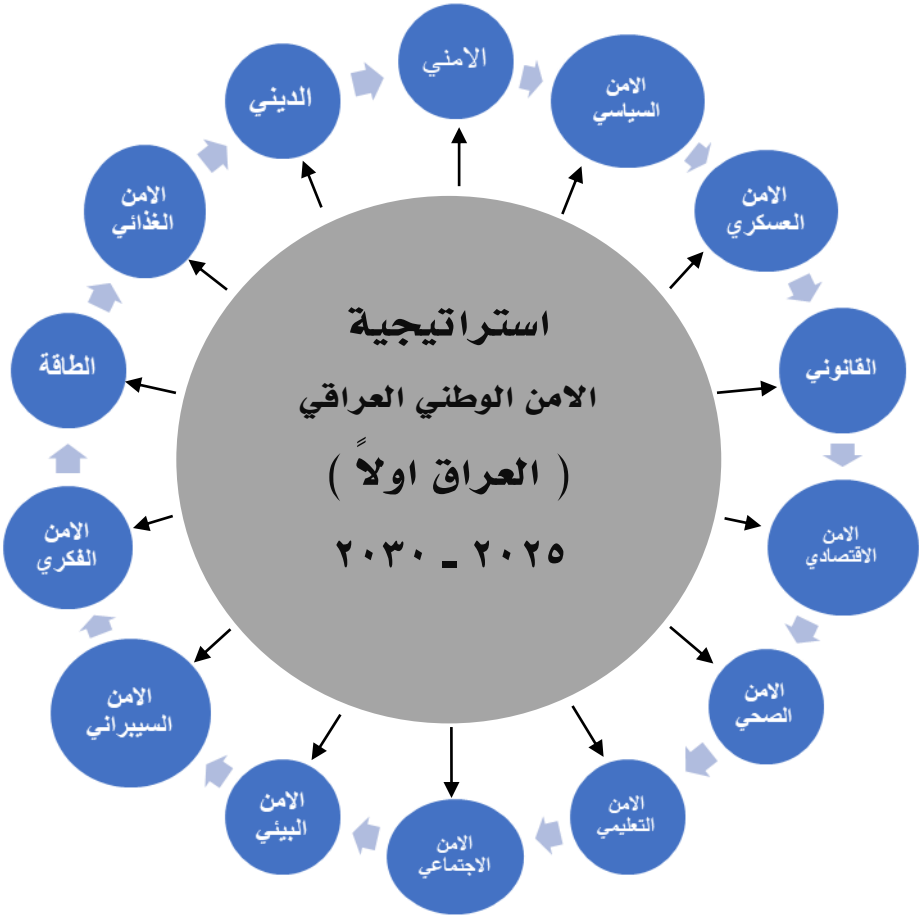

تشكيلات الفريق الوطني المسؤول عن متابعة وتفعيل تنفيذ الاستراتيجية

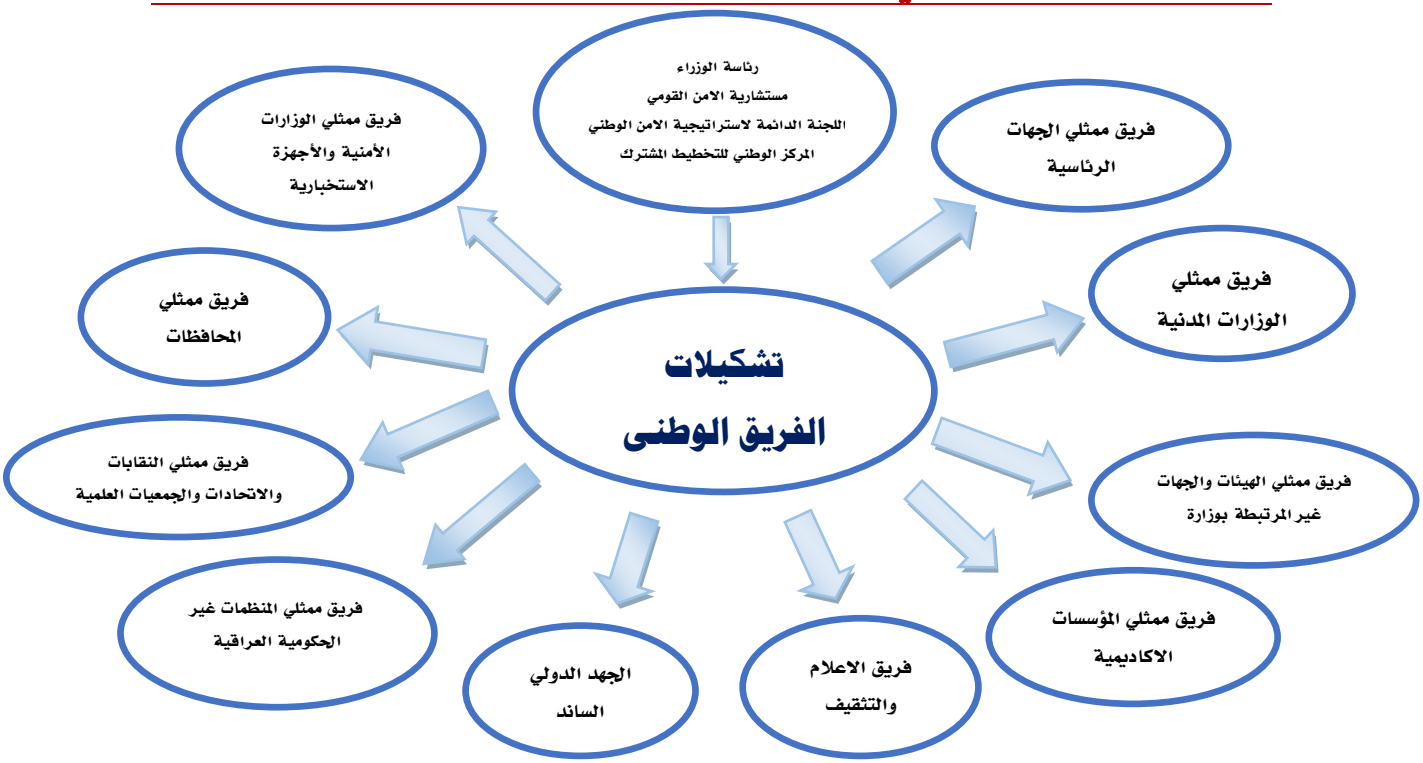

ما الذي يجعل هذه الاستراتيجية مختلفة

١. الواقعية والدقة في تحليل البيئة الاستراتيجية لتحديد المصالح والتحديات.
٢. مشاركة فاعلة من ممثلي كافة مؤسسات الدولة وفئات المجتمع العراقي.
٣. اعتماد الوسائل الضرورية ذات الأولوية لتطلعات الشعب وقوة الدولة.
٤. نظام متابعة وتقييم دقيقين وفق سياقات محددة تستند الى معايير ومؤشرات موضوعية.
٥. تفويض صلاحيات وتحديد مسؤوليات واضحة.

ما هي المهام الرئيسية للجهات المسؤولة عن تنفيذ الوسائل لتحقيق الأهداف

١. إعداد خطة تنفيذية دقيقة لكل وسيلة.
٢. تشكيل فريق عمل مناسب لمهمة متابعة وتفعيل مضامين الاستراتيجية وتنفيذ وسائلها وتقييم الإنجاز.
٣. العمل على توفير متطلبات التنفيذ (المالية، البشرية، اللوجستية، الفنية).
٤. اعداد تقارير دقيقة للإجراءات والتنفيذ والتقييم.
٥. استدامة التدريب والتثقيف والمتابعة والتنسيق مع اللجنة الدائمة للاستراتيجية في مستشارية الأمن القومي.

دور المواطن ومؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الاهداف الاستراتيجية

١. التفاعل الإيجابي ورصد الإيجابيات والسلبيات لتصحيح مسارات بناء وإدارة المجتمع والدولة.
٢. التمسك بالقيم الإيجابية الاصيلة، والدفاع عنها، والحفاظ على كونها جزء من هويتهُ الوطنية.
٣. المشاركة في الأنشطة والفعاليات الخدمية والثقافية وتعزيز روح المبادرة.
٤. الحرص على تقديم المقترحات الموضوعية والنقد الإيجابي الفاعل.
٥. عدم الوقوع في فخ التضليل الإعلامي والخطابات والتوجهات التي تضر بالأمن المجتمعي ومقومات استقرار المجتمع والدولة.
٦. الاهتمام الحقيقي بالأطفال، والشباب، والتربية السليمة والتنشئة الاجتماعية الوطنية.

الخطوات الأساسية لاعداد الاستراتيجية وإقرارها

١. تمت المباشرة بالأعداد من قبل اللجنة الدائمة لاستراتيجية الامن الوطني في مستشارية الامن القومي ومشاركة فاعلة من ممثلي كافة مؤسسات الدولة وفئات المجتمع العراقي، وفق المعايير الوطنية والدولية المبينة في الاستراتيجية.

٢. تم اقرارها في مجلس الامن الوطني، القرار رقم (٨) لسنة ٢٠٢٤ في ٢٠٢٤/٥/٨، واحالتها الى مجلس الوزراء للمصادقة والتوجيه بالتنفيذ.

٣. تم عرضها في مجلس الوزراء في الجلسة (٣٦) في ٢٠٢٤/٩/٣، وتثبيت مقترحات واضافة بعض الوسائل، والتوجيه بضرورة اعتمادها ودخولها حيز التنفيذ.

٤. تم اعتماد مقترحات لجنة الامر النيابي رقم (١) لسنة ٢٠٢٥ المكلف بالمتابعة وتفعيل عن فريق اعداد الاستراتيجية، إضافة ملاحظات ومقترحات بعض مستشاري رئيس مجلس الوزراء، ضمن خطة عمل اللجنة الدائمة والفريق الوطني لمتابعة وتفعيل تنفيذ الاستراتيجية والخطط التنفيذية لمحاورها وأهدافها.

٥. تم إطلاق الاستراتيجية والتوجيه بدخولها حيز التنفيذ والالتزام بتنفيذ وسائل تحقيق أهدافها، في المؤتمر الصحفي للسيد رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة المحترم، يوم ٢٠٢٥/٥/٢٢.

ملامح نجاح تنفيذ استراتيجية الأمن الوطني العراقي

١. اقتصاد متنوع وقوي : دخول قطاعات غير نفطية، قدرات تصنيعية متطورة.

٢. مجتمع مستقر وآمن : أمن مجتمعي متوازن، سيطرة على الجريمة المنظمة.

٣. مؤسسات نزيهة وفعالة : مكافحة الفساد، تقييم أداء المسؤولين حكومات محلية شفافة.

٤. تعليم وصحة بمستوى عالمي : تعليم متطور، نهضة صحية إقليمية.

٥. أمن رقمي متقدم : أمن سيبراني بمستوى التحديات.

٦. شباب فاعل وهوية وطنية واضحة : وعي شبابي، تعزيز المواطنة.

٧. علاقات خارجية متوازنة وتكامل وطني : شراكات دولية مدروسة، تنسيق بين السلطات واستثمار الدعم الدولي.